بإجمالي بلغ 15.8 مليون دينار

ارتفاع أرباح قطاع النفط والغاز الكويتي 326 في المئة في النصف الأول من العام الحالي

- أرباح «إيكاروس» الأكبر داخل القطاع النفطي حيث بلغت 9.04 ملايين دينار

ارتفاع أرباح القطاع النفطي

بلغ إجمالي أرباح قطاع النفط والغاز الكويتي بنهاية النصف الأول من العام الحالي 15.8 مليون دينار تقريبا مقارنة بحوالي 3.71 ملايين دينار أرباح القطاع في الفترة المماثلة من 2012، بارتفاع في الأرباح تُقدر نسبته بنحو 326 في المئة، علما بان القطاع يتضمن 8 شركات سبعة منها ذات سنة مالية منتظمة تبدأ في الأول من يناير من كل عام وتنتهي بنهاية ديسمبر من ذات العام، بينما شركة «آبار» هي الشركة الوحيدة فقط داخل القطاع ذات سنة مالية غير منتظمة. وتعد أرباح «إيكاروس» الأكبر على الإطلاق داخل قطاع النفط والغاز، حيث بلغت أرباح الشركة بنهاية النصف الأول من العام الحالي 9.04 ملايين دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 5.94 مليون دينار في النصف المماثل من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح تُقدر نسبته بأكثر من 52 في المئة.

على الجانب الآخر، تُعد أرباح «بحرية» الأقل بين شركات القطاع، حيث بلغت أرباحها بنهاية النصف الأول من العام الحالي نحو 690 ألف دينار مقارنة بحوالي 382 ألف دينار أرباح النصف المماثل من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح تجاوزت نسبته الـ 80 في المئة.

أما شركة «بيت الطاقة»، فكانت صاحبة الخسائر الوحيدة داخل القطاع خلال النصف الأول من هذا العام، حيث سجلت بنهايته خسائر قدرها 342 ألف دينار تقريباً مقابل خسائر بنحو 9.02 ملايين دينار للنصف المماثل من 2012، وهو ما يعني نجاح الشركة في تقليص خسائرها خلال فترات المقارنة بحوالي 96.2 في المئة.

وسجلت «نابيسكو» أعلى نسبة نمو في نتائجها النصف سنوية داخل القطاع، وذلك بعد أن حققت ارتفاعاً في أرباحها بحوالي 122.6 في المئة وصولا لنحو 2.02 مليون دينار مقابل أرباح بلغت 907 ألف دينار تقريبا تحققت خلال النصف الأول من العام الماضي.

من ناحية أخرى، سجلت «بتروجلف» أعلى معدل تراجع في نتائجها النصف سنوية داخل القطاع، وذلك بعد تراجعت أرباحها بحوالي 45.9 في المئة وصولا لنحو 693 ألف دينار مقابل أرباح بلغت 1.28 مليون دينار تقريباً حققتها في النصف الأول من عام 2012.

وعلى صعيد نتائج شركات القطاع في الربع الثاني فقط من 2013، فقد سجلت ارتفاعا في أرباحها بحوالي 58.6 في المئة وصولا لنحو 11.1 مليون دينار مقارنة بارباح بلغت 7 ملايين دينار تقريبا سجلتها شركات القطاع في الربع الثاني من العام الماضي. وكانت «إيكاروس» ايضا صاحبة أكبر الأرباح المحققة في الربع الثاني من العام الحالي بعد أن سجلت أرباحاً بنحو 7.33 مليون دينار مقابل أرباح بحوالي 2.88 مليون دينار في الربع المماثل من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح تجاوزت نسبته الـ 154 في المئة، وهي أكبر نسبة نمو في النتائج داخل القطاع أيضاً.

واحتلت «بحرية» المرتبة الأخيرة بتحقيقها أرباحاً ربع سنوية بلغت 24 الف دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 177 ألف دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بتراجع في الأرباح بحوالي 86.4 في المئة، وهي كذلك أكبر نسبة تراجع في النتائج داخل القطاع.

تجدر الإشارة إلى أن 175 شركة كويتية حققت أرباحا بنحو 938.32 مليون دينار في النصف الأول من العام الحالي، وذلك بالمقارنة بحوالي 760.62 مليون دينار أرباح النصف المماثل من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح بلغت نسبته 23.4 في المئة تقريبا.

وبلغت أرباح الـ 175 شركة في الربع الثاني فقط من العام الحالي 442.31 مليون دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 321.37 مليون دينار للربع المماثل من 2012، بارتفاع في الأرباح تجاوزت نسبته الـ 37 في المئة. وتوزعت نتائج الـ 175 شركة على اثنى عشر قطاعاً من أصل أربعة عشر يتضمنها السوق الرسمي الكويتي، علما بأن 104 شركة حققت نموا في نتائجها النصف سنوية، بينما تراجعت نتائج 70 شركة، واستقرت نتائج شركة واحدة. وكانت «بترولية» صاحبة السبق في الإعلان عن نتائجها النصف سنوية لهذا العام، حيث أعلنت عن تلك النتائج بتاريخ 11 يوليو 2013، بينما تُعد «وثاق» الأحدث في هذا الشأن بعد إعلانها يوم 19 أغسطس الجاري عن تلك النتائج.

رغم ضعف الطلب الخارجي

«الكويتية - الصينية»: ماليزيا تعوض الانخفاض في التصدير بالارتفاعات بحجم الاستهلاك والاستثمار

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية تمكنت ماليزيا من تحقيق نموا أفضل في الربع الثاني مما كان عليه في الربع الأول من العام وذلك بفضل المستويات القوية في الاستهلاك والاستثمار، التي عوّضت عن الخسائر التي تكبدتها الدولة في قطاع التصدير. وكان اقتصاد ماليزيا قد نما بنسبة 4.3 في المئة في الربع الثاني، ارتفاعاً من نمو بنسبة 4.1 في المئة سجلتها في الربع الأول، ولكن بمستوى أقل من ما كان متوقع أن تحققه وهو 4.9 في المئة لأن أداء قطاع التصدير الذي يمثل أغلب اقتصاد الدولة لا زال يدفع بالنمو إلى الإنخفاض بسبب انخفاض أسعار السلع المصدّرة وأيضا انخفاض الطلب الخارجي. وفي شهر ابريل الماضي، انخفض الفائض التجاري الماليزي إلى أدنى مستوياته منذ الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 وهو ما زاد مخاطر أن تسجل ماليزيا عجزاً في ميزانها التجاري، والذي لو حدث، كان سيكون أول عجز تجاري تسجّله الدولة في 16 عاما. وبدوره، زاد تدهور الميزان التجاري من العجز في الحساب الجاري الماليزي، ودفع ذلك تدفقات كبيرة من رؤوس المال إلى خارج ماليزيا في الوقت الذي يزداد فيه حذر المستثمرين

وتابع التقرير في الربع الأول من العام، بلغ الفائض في الحساب الجاري نصف ما كان عليه في الفصل الذي سبق. ولكن من جهة أخرى، حافظ الاستهلاك والاستثمار على مستويات قوية حيث ارتفع الطلب المحلي بفضل زيادة الإنفاق الحكومي التي جاءت قبل الانتخابات التي اختلف عليها الكثيرون في شهر مايو الماضي، كما ارتفاع الاستهلاك على خلفية ارتفاع ملحوظ في ثقة المستهلكين. فمن ناحية، منحت الحكومة ضعف الزيادات والعلاوات للموظفين المدنيين، هذا بالإضافة إلى الصدقات النقدية التي قدّمتها قبل الإنتخابات. كما وضعت الحكومة حد أدنى على أجور القطاع الخاص منذ بداية العام الحالي. وحافظت الاستثمارات بدورها على مستوياتها بفضل المشاريع الراهنة التي هي في قيد التنفيذ تحت برنامج التحوّل الإقتصادي الذي اعتمدته ماليزيا في شهر سبتمبر من عام 2010 في محاولة لنقل الدولة إلى فئة الدول المتقدّمة بحلول عام 2020. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل سيحافظ الاستهلاك والاستثمار على نموهما بالمستويات المطلوبة حتى تعوّض عن الإنخفاض الحاد الذي يشهده قطاع التصدير؟

مؤشر الناتج المحلي

وفي الرسم البياني المرفق، يبيّن نمو الناتج المحلي الإجمالي مستوى نمو القطاعات التي تكوّن الناتج وهي الاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي، والاستثمارات المالية الثابتة، والصادرات والواردات. وبهذا، يمكن الناتج المحلي الإجمالي من قياس الناتج الاقتصادي أو حجم الاقتصاد – معدّل على حسب التضخم أو الانكماش – لأنه مجموع القيم المعدّلة لكافة السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة أو منطقة ما خلال فترة زمنية محددة. وتعتمد هذه القيم على كميات حجم وأسعار السلع المنتجة. والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فهو مقياس يجعل الأسعار الثابتة من خلال اعتماده على قيمة عام معيّن الذي يكون عام الأساس لجميع السلع والخدمات. ومن ثم، يتم استخدام هذه القيم لقياس الناتج المحلي الإجمالي للأعوام التي سبقت عام الأساس والتي تليه.

محللون: ارتفاع النفط سيحفز الاستثمارات ويعزز أداء الأسهم السعودية

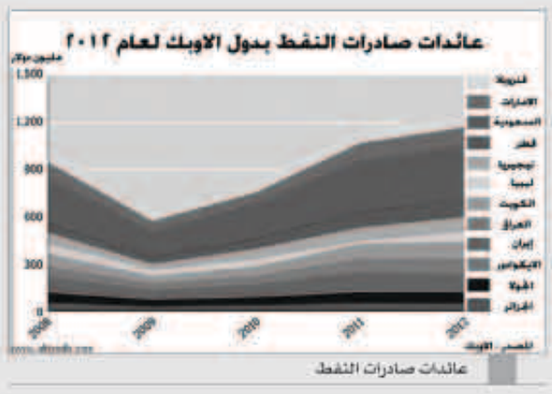

عائدات صادرات النفط

توقع محللون نفطيون أن تستمر أسعار النفط في مسارها الصاعد خلال الربع الرابع من هذا العام وبداية العام القادم لتتخطى 115 دولارا للبرميل لخام برنت القياسي يدفعها الطلب المتنامي على النفط من الدول المستهلكة الآسيوية الكبرى وخاصة الصين التي تتأهب لتصبح المستهلك الأول لمصادر الطاقة بالعالم في ظل التقدم الملموس في أدائها الاقتصادي والصناعي خلال السنوات الخمس الماضية. وتكهن محللون ماليون عالميون أن يفضي هذا التنامي في أسعار النفط إلى تحفيز الاستثمارات الطاقوية والبنى التحتية في دول الأوبك التي سجلت خلال العام الماضي إيرادات نفطية بلغت 1.26 تريليون دولار بزيادة نسبتها 9.2 في المئةعن قيمة الإيرادات في عام 2011 حيث أشارت نشرة « إنيرجي كابتل» في تحليل متخصص إلى أن زيادة أسعار النفط ستعمل على دعم الاستثمارات في القطاع النفطي والصناعي كما أنها ستساهم مساهمة فاعلة في تعزيز اداء سوق الأسهم وخاصة في دول تمتلك ملاءة مالية وتوفر في السيولة كالمملكة العربية السعودية التي تتميز باقتصاد متين وسوق واعدة بالاستثمارات الكبيرة.

وذهبت نشرة «اويل اند انفستمنت ترند» إلى القول بان التوجه الذي تسلكه أسعار النفط سيكون متنامٍ ولن يؤثر على مسار تعافي الاقتصاد العالمي، وستصب مصلحته الأولى في محافظ دول الأوبك وخاصة الدول الخليجية التي لم تتأثر بتبعات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بعدد من مكونات اقتصادات الدول الصناعية الغربية الكبرى. إلى ذلك حافظت السعودية على صدارة دول الأوبك في الإنتاج النفطي خلال العام الماضي 2012م وظلت الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك أكبر طاقة احتياطية فائضة تصل إلى حوالي 3 ملايين برميل يوميا، كما حققت المملكة أكبر إنتاج نفطي في تاريخها بضخ ما يقارب من 3.5 مليارات برميل خلال العام الماضي 2012 بزيادة قدرها حوالي 200 مليون برميل وبنسبة بلغت 4.3 في المئة عن مستوياتها الإنتاجية في عام 2011 ما يفتح الآفاق لازدهار صناعي جديد ستشهده المملكة خلال السنوات القادمة.

هيئة السوق السعودية: عشرة عناصر لتعزيز شفافية الإعلانات

الرياض – «واس»: أكدت هيئة السوق المالية حرصها على رفع درجة الإفصاح والشفافية في إعلانات الشركات المدرجة في السوق المالية، مما يساعد المستثمرين والمتداولين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وفق معلومات صحيحة ووافية.

ولتحقيق هذه الأهداف أصدرت الهيئة عام 2006م النسخة الأولى من التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات التي حُدثت بعد ذلك في عام 2008م ، وخلال الربع الرابع من العام الماضي 2012م جرى تحديث وتعديل هذه التعليمات للعمل بها بدءا من مطلع هذا العام 2013م، وتغطي هذه التعليمات إعلانات الشركات في حال وجود خبر أو تطور جوهري وقع أو من المتوقع حدوثه، مع وجود تعليمات خاصة بالبنوك وشركات التأمين.

وأفادت الهيئة بأن هذه التعليمات تحدد البيانات الأساسية التي لابد من توافرها في جميع إعلانات الشركات المدرجة التي تبث من خلال نظام « تداول » بما فيها إعلانات الشركات المدرجة المتعلقة بالنتائج المالية، أو بالتغيير في رأس المال ، أو بالجمعيات العامة، مؤكدة أنه لابد أن يكون عنوان الإعلان واضحاً ويعكس التطور الجوهري المراد إعلانه، وتقديم وصف مفصل للتطور الجوهري وتوضيح لجميع المعلومات المرتبطة به والتواريخ المتعلقة به، وإيضاح العوامل والمبررات التي أدت إلى حدوث التطور الجوهري ، وإذا كان للتطور الجوهري أثر مالي في القوائم المالية، وجب ذكر الأثر المالي للتطور الجوهري، وإذا تعذّر ذلك وجب ذكر السبب.

وأوضحت أن التعليمات تقتضي على الشركة أن تضع سياسات وإجراءات بشأن الإفصاح عن التطورات الجوهرية تكفل وفاء الشركة بالتزاماتها في هذا المجال، وأن تضع إجراءات للإعلان عن المعلومات المالية بما يضمن اتساق الإعلان مع هذه التعليمات مع استمرار متابعة موظفي الشركة مع الموظفين المختصين في شركة السوق المالية السعودية تداول إلى أن يتم قبول صيغة الإعلان ونشره ، مفيدة أنه يجب أن تتضمن السياسات والإجراءات المشار إليها أسماء الأشخاص المسؤولين في الشركة عن النشر في حالة الأحداث الطارئة، وتحديد درجة صلاحياتهم في مجال النشر، وأسماء أشخاص آخرين في حالة عدم وجود الشخص المعني أثناء وقوع الحدث. وقالت إن التعليمات الجديدة تضمنت توجيهات خاصة بالإعلانات عن التغيرات الإدارية في الشركات المدرجة، إضافة إلى تعديلات على الإعلانات المتعلقة بالتغيير في رأس المال والجمعيات العامة للشركات المدرجة ، كما تضمنت التعليمات الجديدة متطلبات إضافية في حال كان إعلان الشركة عن الحدث الجوهري أو التطور الهام متعلق بتوزيع الأرباح، أو مذكرات التفاهم، أو صفقات بيع وشراء الأصول، والدعاوى القضائية والإعلانات الإلحاقية والتصحيحية، وتحدد هذه التعليمات البيانات الأساسية التي يجب توافرها في جميع إعلانات الشركات.

«الإسلامي للتنمية» يجمد صرف قرض بـ 255 مليون دولار لهيئة البترول المصرية

قال مسؤول بارز في الهيئة المصرية العامة للبترول امس، إن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة «ITFC» عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، أجّلت صرف الشريحة الرابعة من قرض سبقت الموافقة عليه للهيئة، وكان مخصصا لتمويل استيراد البوتاجاز من الخارج.

وأضاف المسؤول، الذي طلب عدم ذكر اسمه، في تصريح لوكالة أنباء الأناضول، أن مؤسسة «ITFC»، بررت التأجيل بعدم استقرار الأوضاع في مصر.

وتبلغ قيمة الشريحة التي تقرر تأجيل تحويلها لمصر 255 مليون دولار، تمثل الحصة الباقية من قرض بقيمة مليار دولار.

كانت وزارتا المالية والبترول، قد وقعتا بالقاهرة في أكتوبر الماضي على الشريحة الرابعة مع مسؤولي المؤسسة الدولية الإسلامية.

وقال المسؤول: «كان من المقرر أن تحصل الهيئة العامة للبترول على الشريحة الرابعة في نهاية يوليو الماضي، لكن تطورات الأوضاع السياسية في مصر أجلت صرفها».

دخل المصارف من الأفراد يصل إلى 2.7 مليار ريال في 3 أشهر

قطاع الشركات السعودي يساهم بـ 43 في المئة من الأرباح المحققة للبنوك خلال الربع الثاني

أظهرت القوائم المالية الأولية التفصيلية للبنوك المدرجة بالسوق المالية السعودية تداول أن هيكل صافي أرباحها للربع الثاني والبالغة حوالي 8.301 ملايين ريال ساهمت بها البنوك المدرجة بنسب متفاوتة حيث حقق مصرف الراجحي 26 في المئة كأعلى حصة بالقطاع بينما احتلت مجموعة ساميا المالية المرتبة الثانية من أرباح القطاع عند حدود 15 في المئة وبالمقابل جاء بنك الجزيرة في نهاية القائمة عند حدود 2.1 في المئة من الأرباح الفصلية للقطاع هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فقد ساهمت القطاعات التشغيلية للبنوك المدرجة بارباح الربع الثاني وفقا لما هو موضح بالجدول التالي رقم 1 والذي يوضح مساهمة القطاعات التشغيلية للبنوك المدرجة على مستوى القطاع .

قطاع الشركات الذي يقدم الخدمات والمنتجات المصرفية لقطاعات الأعمال المختلفة ومن بحكمها حقق أرباحاً تبلغ حوالي 3.447 ملايين ريال أي بما نسبته بحدود 43 في المئة من الأرباح الفصلية للبنوك المدرجة وقد استحوذ بنك الرياض على الحصة السوقية الأعلى من أرباح قطاع الشركات بتحقيقه حوالي 683 مليون ريال أي بحدود 18.5 في المئة من الأرباح الفصلية لقطاع الشركات في حين أن بنك البلاد قد حصل على الحصة السوقية الأقل لقطاع الشركات عند حدود 1.6 في المئة.

قطاع الأفراد أو التجزئة والذي يقدم الخدمات والمنتجات المصرفية للأفراد بشكل مباشر حقق أرباح تبلغ حوالي 2.709 مليون ريال أي بما نسبته بحدود 34 في المئة من الأرباح الفصلية للبنوك المدرجة وقد استحوذ مصرف الراجحي على الحصة السوقية الأعلى من أرباح قطاع الأفراد بتحقيقه حوالي 1.572 مليون ريال أي بحدود 58 في المئة من الأرباح الفصلية لقطاع الأفراد بينما حقق مصرف الإنماء أرباحا هامشية بأقل من أربعة أعشار من مئة بالمئة كأقل حصة سوقية في حين أن بنك الجزيرة قد حقق خسائر فصلية من قطاع الأفراد بنسبة ثلاثة أعشار بالمئة.

قطاع الخزينة والذي يقوم بعمليات إدارة النقد بالبنك ويدير استثمارات ومحافظ البنك وتعاملاته بالصرف والمشتقات المالية حقق أرباحا تبلغ حوالي 1.865 مليون ريال أي بما نسبته بحدود 23 في المئة من الأرباح الفصلية للبنوك المدرجة وقد استحوذت مجموعة ساميا المالية على الحصة السوقية الأعلى من أرباح قطاع الخزينة بتحقيقها حوالي 329 مليون ريال أي بحدود 17.6 في المئة من الأرباح الفصلية لقطاع الخزينة في حين أن بنك البلاد قد حصل على الحصة السوقية الأقل لقطاع الخزينة عند حدود 1 في المئة.

قطاع الوساطة والخدمات المالية والذي يقدم خدمات إدارة استثمارات العملاء وتعاملاتهم بالأسواق المالية وخدمات الحفظ والترتيب والمشورة في الأوراق المالية وتعاملاتها حقق أرباح تبلغ حوالي 313 مليون ريال أي بما نسبته بحدود 3.9 في المئة من الأرباح الفصلية للبنوك المدرجة وقد استحوذت مجموعة ساميا المالية على الحصة السوقية الأعلى من أرباح قطاع الوساطة والخدمات المالية بتحقيقها حوالي 121 مليون ريال أي بحدود 38.7 في المئة من الأرباح الفصلية لقطاع الوساطة والخدمات المالية في حين أن مصرف الإنماء قد حصل على الحصة السوقية الأقل لهذا القطاع عند حدود 1.9 في المئة. الخدمات البنكية التشغيلية الأخرى والتي تشمل الوظائف والخدمات المساندة للقطاعات التشغيلية السابقة وكل العمليات غير الموزعة تحت التصنيفات القطاعية التشغيلية للبنوك حققت خسائر تبلغ حوالي 303 ملايين ريال أي بما نسبته بحدود 3.8 في المئة من الأرباح الفصلية للبنوك المدرجة وقد تباين أداء البنوك التي لديها مثل هذا التصنيف بقطاعاتها حيث حقق كل من بنك الرياض والجزيرة والهولندي خسائر تحت هذا التصنيف في حين أن كلا من العربي والبلاد حقق أرباحا تحت هذا التصنيف.

كما أن مساهمة القطاعات التشغيلية للبنوك المدرجة على مستوى البنك، فعلى سبيل المثال نجد أن قطاع الأفراد قد ساهم بحدود 34.7 في المئة من أرباح بنك الرياض الفصلية وقطاع الشركات ساهم بحدود 66 في المئة من أرباح بنك الرياض الفصلية وقطاع الخزينة ساهم بحدود 26 في المئة من أرباح بنك الرياض الفصلية وقطاع الوساطة والخدمات المالية قد ساهمت بحدود 6 في المئة من أرباح بنك الرياض الفصلية بينما العمليات الأخرى غير المصنفة لبنك الرياض قد حققت خسائر بحدود 32 في المئة من أرباح البنك الفصلية.

إخلاء المسؤولية....أود لفت الانتباه بان هذا التحليل يعتبر تثقيفياً وتوعوياً فقط لا غير ولا يعتد به كتوصية تعامل في أي ورقة مالية أو اتخاذ أي قرار استثماري. كما يعتبر أي تعامل في أي ورقة مالية يتخذه القارئ بناءً على هذا التحليل سواء كان كلياً أو جزئياً هو مسؤوليته الكاملة وحده فليس الهدف من هذا التحليل أن يستخدم أو يعتبر مشورة أو خيارا أو أي إجراء آخر يمكن أن يتحقق مستقبلا. لذلك فأنا أنصح بالرجوع إلى مستشار استثماري مؤهل قبل الاستثمار في أي ورقة مالية. كما أن شركات القطاع التي وردت بهذا التحليل بناء على دراسة نتائجها المالية الأولية للربع الثاني من عام 2013م تدخل ضمن إطار إخلاء المسؤولية.

مساهمة القطاعات التشغيلية للبنوك المدرجة على مستوى البنك

حسب رقم (1)	قطاع الأفراد		قطاع الشركات		قطاع الخزينة		قطاع الوساطة والخدمات المالية		أخرى		الإجمالي
الرياض	1,110	34%	683	18.5%	329	17.6%	1,210	38.7%	(131)	-42%	100% 3,310
الجزيرة	(9)	-4.4%							(9)	-5%	100% 187
استثمار											100% 320
السعودي الهولندي									(68)	-15%	100% 375
السعودي الفرنسي											100% 783
ساب											100% 1,060
العربي الوطني	1	0%					121	8%	(3)	1%	100% 739
ساميا											100% 1,173
الراجحي	1,572	58%	683	18.5%	329	17.6%	1,210	38.7%	(131)	-42%	100% 3,663
البلاد											100% 178
الإنماء											100% 341
المجموع	2,709	34%	3,447	43%	1,865	23%	303	4%	313	-4%	8,037
	34%		43%		23%		4%		-4%		100%

مساهمة القطاعات التشغيلية